بكين تعلن عقوبات على أفراد وكيانات في أمريكا وكندا

واشنطن تندد بالعقوبات الصينية في نزاع بشأن الإيغور

وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن

واشنطن – «وكالات» : أعلنت الصين فرض عقوبات على أفراد وكيانات في الولايات المتحدة وكندا، رداً على العقوبات المفروضة على مواطنين وجماعات من الصين بسبب أسلوب تعامل بكين مع أقلية الإيغور المسلمة بمنطقة شينجيانغ.

وقالت وزارة الخارجية الصينية في بيان إن «الصين ستفرض عقوبات على رئيسة اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية جايل مانشين ونائبها توني بيركنز».

كما فرضت الصين عقوبات على عضو البرلمان الكندي مايكل تشونغ واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان الدولية التابعة للجنة الدائمة للشؤون الخارجية والتنمية الدولية بمجلس العموم الكندي، وفقاً للبيان.

من جهة أخرى نددت الولايات المتحدة بعقوبات صينية على اثنين من مسؤولي الحقوق الدينية الأمريكيين ونائب كندي، في نزاع بخصوص معاملة بكين للإيغور المسلمين وغيرهم من الأقليات.

وقال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في بيان إن «تحركات الصين تسهم فقط في التدقيق الدولي المتزايد على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية الواقعة حالياً في شينجيانغ، نحن نتضامن مع كندا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي والحلفاء في أنحاء العالم في دعوة (الصين) إلى إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان».

وجاءت عقوبات بكين رداً على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكندا في الأسبوع الماضي، بسبب ما وصفته بانتهاكات لحقوق مسلمي الإيغور والأقليات التركية الأخرى في منطقة شينجيانغ بغرب الصين.

ويقول نشطاء وخبراء لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة إن مليون مسلم على الأقل محتجزون في معسكرات في شينجيانغ، ويتهم النشطاء وبعض الساسة الغربيين الصين باستخدام التعذيب والعمل الإجباري والتعقيم القسري.

وجاء بيان بلينكن بعدما ندد رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو ببكين وتعهد بالدفاع عن حقوق الإنسان.

وفرضت الصين عقوبات على النائب الكندي المعارض مايكل تشونغ، نائب رئيس اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية والتنمية الدولية بمجلس العموم الكندي وكذلك اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان الدولية التابعة للجنة الدائمة للشؤون الخارجية والتنمية الدولية، وتتكون اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان الدولية من 8 أعضاء وكانت قد قدمت تقريراً في الشهر الجاري خلص إلى ارتكاب فظائع في شينجيانغ تشكل جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية.

وقالت وزارة الخارجية الصينية في بيان إن بكين ستتخذ أيضاً اجراءات ضد رئيسة اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية جايل مانشين ونائبها توني بيركنز، وأضافت «الحكومة الصينية عازمة بحسم على صيانة سيادتها الوطنية وأمنها ومصالحها التنموية وتدعو الأطراف المعنية إلى تفهم الوضع بوضوح وأن تصلح أخطاءها».

وأوضحت «لا بد أن يكفوا عن الاستغلال السياسي للمسائل المتصلة بشينجيانغ، والكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للصين بجميع أشكاله، وأن يمتنعوا عن مواصلة السير في الطريق الخاطئ، وخلاف ذلك ستحترق أصابعهم».

مهاجم يقتل شخصاً ويجرح خمسة طعناً في كندا

من مكان الحادث

«وكالات» : أعلنت الشرطة الكندية مقتل امرأة وجرح خمسة أشخاص السبت في اعتداء بسكين استهدف مكتبة في مدينة فانكوفر.

واعتقلت الشرطة مشتبهاً به واحدا في الحادث، لكن لم تعرف الدوافع وراء الاعتداء بعد، وفق الرقيب في شرطة فانكوفر فرانك تشانغ، لكن هناك اعتقاد بأن المهاجم تصرف بمفرده.

وحتى مساء السبت لم يكن قد بدأ بعد استجواب المشتبه به أو كشف هويته.

وأضاف تشانغ «نعلم أو أعتقد أننا نعلم من ومتى وكيف وأين. وظيفتنا الآن أن نعرف لماذا».

وأبلغ تشانغ الصحافيين في موقع الجريمة «لم نتحدث معه حتى الآن، لكن كان للمشتبه به علاقة مع الشرطة في الماضي. لديه سجل إجرامي».

ووقع الاعتداء في فترة بعد الظهر داخل مكتبة وحولها في حي راق في المدينة الواقعة على المحيط الهادي.

وبثت قناة «سي تي في» مقطع فيديو يظهر اعتقال المشتبه به الذي بدا وقد طعن نفسه في ساقه قبل أنهياره واعتقاله على يد رجال الشرطة.

وقالت الشاهدة شايلا دايسون ل»سي تي في» إنها شاهدت رجلاً يطعن امرأة، ولم يظهر أن هناك أي رابط بينهما مع استمرار المهاجم بالطعن بشكل عشوائي.

وقال أندرو كوكينغ الذي يعيش على بعد 500 متر من المكتبة لفرانس برس إن الاعتداء وقع في منطقة هادئة بشكل عام.

وأضاف «رأيت أشخاصاً يتلقون الإسعافات الأولية من مسعفين بجوار سيارة وأيضا بجوار مطعم، قبل أن يتم نقلهم على حمالات».

ووصف الأمر بأنه «محزن للغاية، خاصة وأن أحدهم كان طفلاً على ما يبدو»، مشيراً إلى أن شقيقه «كان في المكتبة قبل 30 دقيقة فقط من الاعتداء».

ونشر رئيس الوزراء الكندي تغريدة يعزي فيها أهالي الضحايا، قائلاً «قلبي في شمال فانكوفر الليلة».

قادة جيوش 12 دولة يدينون عنف جيش ميانمار

عناصر من الشرطة في ميانمار يطلقون النار صوب متظاهرين

«وكالات» : أدان قادة جيوش 12 دولة في بيان مشترك أمس الأحد، أعمال العنف التي استخدمها جيش ميانمار ضد المتظاهرين السلميين.

وأصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والدنمارك واليونان وهولندا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية واليابان البيان بعد يوم من مقتل عشرات الأشخاص في أكثر أيام الاحتجاجات دموية في ميانمار منذ انقلاب فبراير العسكري.

وجاء في البيان «ندين استخدام القوات المسلحة في ميانمار والأجهزة الأمنية ذات الصلة للقوة القاتلة ضد الأشخاص العزل».

وحث القادة العسكريون القوات المسلحة في ميانمار على وقف العنف والعمل على «استعادة الاحترام والمصداقية مع شعب ميانمار التي فقدها بسبب أفعاله».

وتابع البيان أن «الجيش المحترف يتبع المعايير الدولية للسلوك وهو مسؤول عن حماية – وليس إيذاء – الأشخاص الذين يخدمهم».

واحتفل جيش ميانمار يوم السبت بيوم القوات المسلحة بالاستعراضات والخطب، صاماً آذانه عن الاحتجاجات الدامية والمتواصلة على نحو متزايد ضد استيلائه على السلطة الشهر الماضي.

وفي حين أنه من المستحيل التحقق بشكل مستقل من عدد القتلى بسبب قمع ميانمار للصحفيين، أفاد إحصاء نشرته بوابة ميانمار الآن الإخبارية المستقلة أن 114 قتلوا في 44 بلدة ومدينة.

وقدرت احصائية لصحيفة إيراوادي أن عدد القتلى بلغ 59، من بينهم ثلاثة أطفال أعمارهم 7 و10 و13 عاماً.

من جانب آخر أفادت منظمة غير حكومية في ميانمار أن القوى الأمنية قتلت نحو 90 شخصاً السبت، في أرجاء البلاد في اليوم الذي استعرضت فيه المجموعة العسكرية الحاكمة قواتها المسلحة في شوارع العاصمة.

وأثارت أعمال القتل غضب المجتمع الدولي، حيث قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أن المجلس العسكري في ميانمار أظهر استعداده «للتضحية بأرواح الناس خدمة لمصالح قلة قليلة».

وفيما سار عناصر القوات المسلحة حاملين المصابيح والأعلام بجانب عربات للجيش في الاستعراض العسكري الكبير، حذر قائد المجلس الجنرال مين اونغ هلاينغ من أن نظامه لن يتسامح مع الأفعال «الإرهابية» التي تشهدها الاحتجاجات على حد قوله.

وبحلول المساء، سجلت في البلاد أعلى حصيلة قتلى في يوم واحد، إذ أفادت جمعية مساعدة السجناء السياسيين وهي منظمة غير حكومية محلية تحصي عدد القتلى منذ الانقلاب، عن «مقتل ما لا يقل عن 89 شخصاً حتى العصر».

وندد الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش ب»أشد العبارات» بهذه «المجزرة».

وأعرب بلينكن على تويتر عن صدمة واشنطن من «سفك الدماء الذي ترتكبه القوات الأمنية في ميانمار».

ورأى وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب أن المجموعة العسكرية بلغت «دركاً جديداً» في قمع المتظاهرين السبت، فيما ندّدت سفارات الاتحاد الأوروبي وبريطانيا والولايات المتحدة بحمام الدم الجديد.

ومع حصيلة السبت المرتفعة وصل عدد القتلى إلى 420 منذ الانقلاب بحسب جمعية مساعدة السجناء السياسيين.

وارتفعت أعمدة الدخان في سماء رانغون التي تعتبر معقل الاحتجاجات في الأسابيع الأخيرة.

وخلال خطابه السبت، دافع قائد المجلس العسكري الجنرال هلاينغ مجدداً عن الانقلاب، وتعهد تسليم السلطة بعد انتخابات جديدة.

لكنه وجه تهديداً جديداً للحركة المناهضة للانقلاب محذراً من أن أفعال «الارهاب التي يمكن أن تضر باستقرار وأمن البلاد» غير مقبولة.

وقال إنّ «الديموقراطية التي نرغب بها ستكون غير منضبطة إذا لم يحترموا القانون وإذا انتهكوه».

توجيه تهم إرهابية لـ 9 أشخاص من الأوساط الكردية في فرنسا

باريس – «وكالات» : وجهت تهم إرهابية إلى 9 أشخاص في فرنسا إثر إيقافات في الأوساط الكردية، وفق ما أفاد مصدر قضائي.

وكانت الشرطة الفرنسية أوقفت 10 أشخاص الثلاثاء، ووجهت تهماً إلى تسعة منهم أمس الجمعة، والتهم الموجهة في القضية هي «تمويل الإرهاب» و»الانتماء إلى عصابة إرهابية إجرامية» و»الابتزاز عبر عصابة منظمة مرتبطة بشبكة إرهابية»، وفق المصدر القضائي.

ووضع أربعة من المتهمين في الحبس الاحتياطي، فيما أخضع متهم للمراقبة الإلكترونية ووضع آخر تحت الرقابة القضائية، وسيقرر قاضي الحريات والاحتجاز في وقت لاحق إن كان يجب وضع المتهمين الثلاثة الآخرين في الحبس الاحتياطي، وأما الموقوف العاشر فقد أطلق سراحه دون تتبعات في هذه المرحلة.

وجرت التوقيفات في مدينتي مرسيليا وباريس بطلب من قاض مكلف مكافحة الإرهاب إثر تلقي معلومات حول أنشطة مرتبطة بحزب العمال الكردستاني.

ويخوض الحزب الانفصالي الكردي منذ عقود نزاعاً مسلحاً ضد السلطة التركية، وهو مصنّف كتنظيم إرهابي في تركيا وعدد من الدول بينها فرنسا والولايات المتحدة.

وسبق أن وجهت اتهامات لأربعة أشخاص في 21 فبراير2020، أبرزها «تمويل

عناصر الشرطة الفرنسية

الإرهاب» في إطار تحقيق حول جمع موارد لحزب العمال الكردستاني في جنوب غرب فرنسا.

ومن جهته، دان القيادي اليساري جان لوك ميلانشون على فيسبوك «تجريم أنشطة الأكراد في فرنسا من قبل وزارتي الخارجية والداخلية، بالتوافق التام مع الدكتاتور التركي»، في إشارة إلى الرئيس رجب طيب أردوغان.

وأما الحزب الشيوعي الفرنسي فقد اعتبر في بيان أن «إيمانويل ماكرون يقوم بتطبيع علاقاته مع رجب طيب أردوغان على حساب الأكراد».

وتحادث الرئيسان الفرنسي والتركي مطلع الشهر الحالي لأول مرة منذ سبتمبرالماضي في لقاء عبر الفيديو، وتم اللقاء بعد أشهر من التوتر بين أنقرة وباريس وتدور بينهما خلافات حول ملفات عديدة منها ليبيا وسوريا وشرق المتوسط.

من ناحية أخرى اتهم مهاجرون أفغان الشرطة الفرنسية السبت بإطلاق النار في الهواء لإجبارهم على العودة عند الحدود مع إيطاليا، وفق ما ذكر تقرير إعلامي، في حين نفى رجال الدرك الفرنسي هذه المزاعم.

وأفادت وكالة أنباء أنسا الايطالية أنه طُلب من المدعي العام في تورينو الذي يتولى قضايا حماية الأطفال النظر في القضية، وذلك بعد تقديم العلاج لفتاة أفغانية تبلغ 11 عاماً كانت في حالة صدمة.

وقالت والدة الفتاة لمسعفي الصليب الأحمر إنها غادرت مع وزوجها وابنتها في 25 مارس مخيما مؤقتا بالقرب من الحدود الفرنسية، وكانوا في طريقهم باتجاه الأراضي الفرنسية عندما وصل رجال شرطة من حرس الحدود الفرنسيين.

وأضافت «اقتربوا منا وبدأوا يصرخون في وجهنا كي نتوقف، ثم سمعت طلقات نارية».

وذكرت مصادر طبية لوكالة أنسا أن الفتاة تلقت العلاج في مستشفى في تورينو قبل أن تغادر، وأشارت والدتها الى أن إطلاق النار تسبب لها بصدمة بعد أن أثار ذكرى انفجار قنبلة في أفغانستان أصابتها بجروح عندما كانت في السابعة من عمرها.

وصرح مسؤولون محليون في الشرطة الفرنسية لوكالة فرانس برس انه لم يتم إطلاق النار وأن «الشائعات» استهدفت عناصر من وحدة مكافحة الهجرة.

وقالت متحدثة باسم مكتب الإعلام في الجيش «سيريا» أنه «تم إجراء جميع عمليات التحقق وكذلك فحص الأسلحة والذخائر من قبل شرطة الحدود، ولم يتبين وجود أي شيء يدعم هذه الاتهامات».

كولومبيا: ارتفاع عدد المصابين بانفجار سيارة مفخخة

من مكان الانفجار

«وكالات» : جرح 43 شخصاً في كولومبيا في انفجار سيارة مفخخة أمام بلدية كورينتو في جنوب غرب البلاد على ما أعلنت الحكومة ناسبة هذا الهجوم إلى منشقين عن مليشيا القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة (فارك).

وقال وزير الدفاع دييغو مولانو «أصيب 43 شخصاً وهم يعالجون في المستشفيات 17 أصيبوا بدوار و20 جروحهم طفيفة فيما ستة جروهم خطرة».

وأوضح مسؤول في البلدة لوكالة «فرانس برس» أن بين جرحى الانفجار الذي وقع الجمعة 13 موظفاً رسمياً وامراتين حاملين.

وأضاف وزير الدفاع أن «هذا الاعتداء الغاشم ضد المدنيين وفي هذه الحالة ضد مؤسسة عامة مثل البلدية هو عمل إرهابي» ناسبا الهجوم إلى مجموعة من المنشقين عن فارك.

ورفض بعض المتمردين المنشقين توقيع اتفاق السلام الذي أبرم العام 2016 ووضع حدا لنزاع مسلح استمر اكثر من نصف قرن بين السلطات ومليشيا فارك.